التحرك نحو استقلال المستوطنات:

بعد ذلك النصر على الفرنسيين ومع تحقيق الهدف الأول للتاج الإنجليزى، حاولت الحكومة البريطانية تسوية العلاقات بين التاج والمستعمرات تسوية جوهرية؛ ولقد تبلور ذلك الاتجاه بشكل واضح فى عهد «چورچ الثالث» بداية من سنة ١٧٦٠م، والذى حاول تقوية السلطة المركزية فى بلاده؛ وبالتالى ربط سياسة الإمبراطورية كلها بالنظام فى إنجلترا، كان حكم چورچ الثالث حكما دكتاتوريا فلم يأبه كثيرا لآراء البرلمان والحكومة، ولقد تجاوز ذلك الملك صلاحياته فى سياسة واضحة نحو المستعمرات، مقويا مركزه على حساب حريتها؛ وخاصة مع ما كشفته حرب السنوات السبع من ضعف الرابطة بين إنجلترا ومستعمراتها من حيث عدم اهتمام الأمريكيين كثيرا بتلك الحرب الدائرة على أراضيهم؛ لا بموقف الإنجليز ولا بموقف الفرنسيين، حتى إنهم أحيانا استمروا فى تجارتهم مع الفرنسيين هناك.

هذا من جانب، ومن جانب آخر كان فى ضم تلك المساحة الشاسعة من الأراضى ضرورة لاتباع تلك السياسة المتشددة، وخاصة مع ضرورة حماية الحدود الغربية ضد كثير من الأخطار، منها هجمات الهنود؛ ثم ضرورة تحديد العلاقة بين سكان كندا الفرنسيين؛ وإحكام السيطرة على تحركاتهم باعتبارهم جانبا كان معاديا لوقت قريب، ثم إدارة شئونهم؛ وقد ألقى ذلك كله على الحكومة البريطانية عبء توفير موارد مالية لتحقيق تلك الأهداف؛ ثم إعداد قوات عسكرية لحفظ الأمن فى مواجهة تلك الأخطار؛ ومن ثم ومع متطلبات إحكام الإدارة والسيطرة؛ كان لابد من إشراك سكان المستوطنات فى توفير تلك الموارد عن طريق دفع الضرائب والتى لم يكن المتحصل منها فى الواقع ذا قيمة كبيرة قبل سنة ١٧٦٣م.

قوانين الضرائب:

رغم أن صلح باريس سنة ١٧٦٣م كان ينبئ باستقرار الأحوال فى السهل الساحلى وشمال وجنوب المسيسبى وفى الغرب الأوسط، لكن أمورا أخرى نبأت بأحوال مغايرة، فحالة التباعد التى كانت آخذة فى النمو بين سكان المستوطنات والوطن الأم إنجلترا، وكذلك قرارات جورج الثالث والتى وصفها بعض الباحثين بأنها ذات طابع استبدادى، من حيث تركيز السلطة والتى تطلبتها فى الواقع تطورات الأحداث فى العالم الجديد، ومن ضمنها ضرورة توفير الموارد للسيطرة على الوضع فى تلك الأراضى، كذلك للإسهام فى التزامات الإمبراطورية كلها، والتى أصبحت فى حالة اقتصادية سيئة وخاصة بعد حرب السنوات السبع؛ إنما كلها أمور كانت تدفع دفعا نحو تغيير طبيعة العلاقات بين المستوطنين وبين إنجلترا؛ وخاصة وكما اتضح لضرورة إسهام المواطنين الأمريكيين بدخولهم، ومن ثم فقد فرضت الضرائب تباعا:

أولا - قانون السكر ١٧٦٤م:

كان الهدف من ذلك القانون هو زيادة دخل الخزانة من الضرائب، وبموجبه فرضت ضرائب جمركية على البضائع الواردة من غير المناطق الإنجليزية، كما كان يقضى بعدم استيراد العسل الأسود إلا من المناطق الواقعة تحت السيطرة الإنجليزية، ومن ثم فقد فرضت الضرائب على العسل والنبيذ والحرير والبن وعديد من المنتجات الواردة من مناطق أخرى، ولقد حاولت السلطات المختصة إحكام تنفيذ القانون من حيث متابعة مقرراته بدقة ثم مكافحة أعمال التهريب؛ لم يكن فى هذا القانون ما يزعج الأمريكيين ماليا؛ غير أن ما أزعجهم أولا: فرض ضريبة من جانب التاج متعديا حقوق المجالس التشريعية للمستوطنات، والتى كان لها وحدها حق فرض الضرائب، وبذلك تم التعدى على حقوقهم الدستورية، وثانيا: لأنه كان واضحا أن القانون قد فُرض لزيادة الدخل دون تنظيم التجارة بين المستعمرات وغيرها، وكما جاء فى ديباجة القانون «لتنظيم دخل المملكة»؛ وذلك وفقا لقانون

الدخل الملحق فى سنة ١٧٦٤م؛ وكان لهذا القانون وتلك الديباجة أثرها الفعال لتأليب المستوطنين ضد الحكومة الإنجليزية.

ثانيا - قانون العملة «١٧٦٤م»:

وقد سلب هذا القانون الصفة القانونية المحققة للأوراق المالية المتداولة فى المستعمرات، من حيث قانونيتها لسداد الديون، وهو أمر أثار ضغينة كبيرة لدى جماعات المدينين فى كافة المستوطنات البريطانية.

ثالثا - قانون التمرد «١٧٦٤م»:

وهو قانون كان ساريا، وكان يتجدد كل ستة أشهر، وقد جدد سنة ١٧٦٤م وطبق على المستعمرات كلها، وكان ذلك القانون مقصورا فيما سبق على تقديم نجده سريعة بقوات التمركز لجهة التمرد، وهو قانون أسهم بالفعل فى إذكاء الاضطراب.

رابعا - قانون مساكن المستعمرات «١٧٦٥م»:

وقد قرر هذا القانون مسئولية المستوطنات عن إعداد أماكن لإيواء القوات الملكية، والتى فُرض أن تكون مسئولة عن حماية الحدود الغربية ضد هجمات الهنود ولحفظ الأمن، وكان قد تقرر مركزة حوالى عشرة آلاف جندى هناك، وكان مقر قيادته فى نيويورك؛ وإضافة لذلك توفير وإمداد تلك القوات باحتياجاتها.

خامسا - قانون التمغة «١٧٦٥م»:

فرضت هذه الضريبة لموازنة الإنفاق على الدفاع الإنجليزى على المستعمرات، وقد عرفت هذه الضريبة بضريبة التمغة، وقد أصاب هذا القانون بالدرجة الأولى رجال الصحف والكتاب ورجال الأعمال، وقد فرضت تلك الضريبة على أساس لصق طابع يتراوح ثمنه بين ستة بنسات وستة جنيهات على الصحف والبطاقات والكتيبات والرخص والإيجارات والوثائق القانونية، والمستندات التجارية وعقود البيع والرهن، وغيرها، ولقد أثار هؤلاء ضجة كبيرة مضادة لذلك القانون أثرت

فى الرأى العام، وكان هذا القانون هو آخر التدابير الإنجليزية فى تنفيذ نظام السيطرة من جانب البرلمان الإنجليزى، وبشكل عام أخذت ولاية فرجينيا زمام المبادرة فى معارضة هذه القوانين، إذ أعلن مجلس المواطنين أو «مجلس منلوى المواطنين» فيها أنه ما من أحد يحق له أن يفرض الضرائب على أهل فرجينيا غير مجلسها التمثيلى، ثم تلتها مساتشوستس فى الحملة على تلك القوانين، ولم تلبث روح المعارضة أن انتشرت فى كل أنحاء البلاد وتشكلت حينئذ جماعة أطلقت على نفسها اسم «أبناء الحرية» وأخذت تدعو لمقاومة الضرائب الجديدة، ولقد لقى ذلك القانون مقاومة منظمة وأعنف من كل المقاومات التى سبقتها، وقد انتشرت فى جميع المستوطنات.

نتج عن قوانين سنوات ١٧٦٤م إلى ١٧٦٥م أن عمت المظاهرات السلمية بوسطن وغيرها، وبدأت أحداث العنف تحت توجيه جماعة أبناء الحرية، وهبطت التعاملات التجارية بوضوح مع إنجلترا، من واقع اتفاقيات عدم الاستيراد من جانب المستوطنات، ولم توافق المجالس التشريعية للمستوطنات على الإطلاق على قانون التمغة، إلا حال صدوره عن تلك المجالس، وأبطلت المستوطنات العمل به من جانبها.

جاءت المعارضة القوية لقانون التمغة لسببين رئيسين، الأول دستورى ومؤداه أن الأمريكيين يرون أنه لا يحق للبرلمان الإنجليزى أن يفرض عليهم ضرائب ما دام أنهم غير ممثلين فيه، وهو مبدأ برلمانى إنجليزى قديم ينص على أن الضرائب لا تفرض إلا بموافقة الشعب ممثلا بنوابه، والسبب الثانى: كون تلك الضريبة لصالح الدفاع عن المستعمرات ومنها إحكام الرقابة على حركة الملاحة والتهريب، ومن ثم تقوية الرقابة المالية والجمركية، وهو أمر سيحقق المبدأ التجارى القاضى بجعل الاقتصاد الأمريكى متمما للاقتصاد الإنجليزى، وفى هذا إضرار كبير بمصالح رجال الأعمال والتجارة، والذين كونوا ثروات بتجاهلهم لقوانين الملاحة الإنجليزية مسبقا، وهو ما سيؤدى إلى ضربة لهم فى الصميم، المهم أنه ومع إصرار الأمريكيين بقوة على آرائهم تنازل الإنجليز عن موقفهم وألغى ذلك القانون، وقد أسهم فى ذلك ضغط رجال التجارة الإنجليز لتوقف مصالحهم تقريبا مع

باتفاقية عدم الاستيراد التى كانوا قد أقروها، ومن جانبهم أبطل التجار الأمريكيون العمل أنه وتحسبا للظروف كان البرلمان الإنجليزى قد أقر قانونا بصلاحيته لفرض ضرائب على المستوطنات.

حقيقة خضعت الحكومة البريطانية لصلابة الموقف الأمريكى، غير أن هدفها الثابت فى المنطقة كان السيطرة على المستوطنات، وعلى الأقل اقتصاديا، ناهيك عن الجوانب السياسية، ومن ثم اتضح أن الأهداف الإنجليزية إنما هى دائمة فى طريق تحقيقها، ومن ثم كان الهدف الملح حينئذ هو الدفاع وإحكام السيطرة على المسافات الشاسعة المنضمة على الساحل الشرقى وعلى الساحل ذاته والحدود؛ كانت الموارد المالية هامة، وعلى ذلك استمر البحث عن ضرائب جديدة لتحقيق ذلك الهدف، ولإشراك مستوطنى المستعمرات فى تلك المسئولية، ولتأكيد السيادة البريطانية هناك، ومن ثم فرضت ضرائب جديدة على الورق والشاى والزجاج والرصاص المستورد.

ولقد أصدر وزير المالية البريطانى تاونشند Townshend سلسلة من القرارات تقضى بفرض ضرائب على الورق والشاى والزجاج والرصاص المستورد إلى المستعمرات، على أن تستخدم حصيلة هذه الضرائب لدفع مرتبات الحكام والموظفين الإنجليز هناك.

ولم تلبث أن ارتفعت الصيحات فى جميع أنحاء البلاد ضد القوانين الجديدة وقام الزعيم الأمريكى «صمويل آدامز» بدعوة المستعمرات للعمل ضد القوانين الجديدة، ثم قامت حركة مقاطعة البضائع الإنجليزية، وكانت المعارضة لهذه القوانين عنيفة فى بوسطن وهى مركز تجارى مهم إذ هاجم السكان موظفى الجمارك حين تنفيذ القوانين الجديدة، مما جعل السلطات العسكرية تحرك قوات إلى المدينة.

وقد سبب وجود الجنود الإنجليز فى المدينة هياجا دائما انتهى بما يسمى «مذبحة بوسطن» التى وقعت فى ٥ مارس سنة ١٧٧٠م، والتى وقع فيها ثلاثة من القتلى الأمريكيين، إلا أن خصوم السياسة الإنجليزية استغلوا هذا الحادث بدرجة كبيرة فى كل أنحاء البلاد.